من أبحاث مؤتمر القطن

إنتاج القطن فى مصر مستقبلا

لصاحب العزة عبد الرحمن سرى بك المدير العام لقسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء

يعتبر القطن محصول مصر الرئيسى ، وعلى أساسه تنظم الدورات الزراعية . وكان متوسط ما تزرعه منه خلال ربع القرن الماضي المنتهى فى سنة ١٩٣٩ أى قبل الحرب الأخيرة نحو ١٫٦٧٢٫٠٠٠ فدان . وبلغ فى بعض السنين ٢٫٠٨٢٫٠٠٠ فدان فى حين أنه هبط فى سنين أخرى إلى ١٫٠٩٤٫٠٠٠ فدان .

وكان الإنتاج السنوى من القطن يزيد وينقص تبعاً للمساحة المزروعة منه . وقد بلغ متوسط الإنتاج السنوى فى الفترة المشار اليها نحو ٧٫٠٨٥٫٠٠٠ قنطار ولكنه وصل فى بعض السنين إلى ١١٫٠٠٩٫٠٠٠ قنطار ، وهبط فى سنين أخرى إلى ٤٫٣٥٣٫٠٠٠ قنطار .

وكثيراً ما دعت الضرورة إلى تحديد الإنتاج ، وذلك بتحديد المساحة بنسبة معينة من الزمام المزروع ، وقد تكرر ذلك عشر مرات منذ بداية القرن الحالى ، وذلك فى سنوات ١٩١٥ و١٩١٨ و١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ و١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ و١٩٣٢ و١٩٣٣ كما دعت الضرورة إلى تحديد إنتاج الأقطان الطويلة التيلة بالذات فى سنتى ١٩٣١ و١٩٣٢ .

ثم جاءت فترة الحرب واتجه الاهتمام إلى ضرورة توفير الغذاء للشعب بعد أن تعذر استيراد الحبوب وقل الوارد من السماد قلة أثرت فى متوسط الإنتاج ، ولم يكن بد من زيادة مساحة الحبوب انتقاصاً من مساحة القطن . ولهذا صدرت عدة تشريعات قيدت هذا الإنتاج فى السنوات من ١٩٤٢ إلى الآن . وقد بلغ الناتج من القطن خلال هذه السنوات كالآتى :

سنة ١٩٤٢ ٤٢٣٣٠٠٠ قنطار

» ١٩٤٣ ٣٥٦٩٠٠٠ »

سنة ١٩٤٤ ٤٦٤٠٠٠٠ قنطار

« ١٩٤٥ ٥٢٢١٠٠٠ «

« ١٩٤٦ ٦٠٦٦٠٠٠ «

« ١٩٤٧ ٦٢١٦٠٠٠ «

كذلك استدعت الظروف تعديل إنتاج الأقطان الطويلة التيلة وغيرها تمشياً مع الطلبات الخارجية، ومن ثم منعت زراعة القطن الزاجوراه، وطول تيلته ٣١ ملليمتراً فى أراضى الوجه البحرى خلال سنتى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وبذلك قل إنتاج الأصناف المتوسطة التيلة إلى ٨٢٢٠٠٠ قنطار فى السنة الأولى « ١٩٤٣ » و ١٫١٣٣٫٠٠٠ قنطار فى السنة التالية، بينما كان محصولها فى متوسط السنوات الخمس السابقة للحرب ٥٫٨٠٧٫٠٠٠ قنطار. وقد نشأ عن ذلك أن زاد إنتاج الأقطان الطويلة التيلة زيادة لم يستوعبها السوق، ومن ثم أخذ المخزون يزيد زيادة اضطرت الحكومة إلى سن تشريع بتحديد زراعة القطن الطويل التيلة فى منطقة معينة فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨، وهكذا عدل الإنتاج فى السنتين المشار إليهما فبلغ فى سنة ١٩٤٧ نحو ١٫٥٣٨٫٠٠٠ قنطار من الاقطان الطويلة و ٤٫٦٧٨٫٠٠٠ قنطار من الأقطان الطويلة الوسط، والمتوسطة، وهى التى لا يتجاوز طولها $1\frac{8}{32}$ بوصة، ونقدر فى سنة ١٩٤٨، أن الإنتاج سيكون فى حدود ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ قنطار للأقطان الطويلة و ٥٫٣٠٠٫٠٠٠ قنطار للأقطان الأخرى، وهذا بخلاف المخزون من النوعين من سنين سابقة.

لم يكن هذا التحديد من حيث تقييد المساحة أو إنتاج الأصناف فى مصلحة الزراع، ولا هو فى مصلحة الاقتصاد القومي، ولكن الحاجة لتوفير الغذاء هى التى دعت إلى الحد من زراعة القطن بصفة عامة، كما أن زيادة المخزون من الأقطان الطويلة هي التى أوجبت عدم التوسع فى إنتاجه.

وقد أعلنت الحكومة عزمها على عدم التدخل لتقييد زراعة الأصناف فى سنة ١٩٤٩ وهو المحصول الذى ستتداوله التجارة فى موسم ١٩٤٩ — ١٩٥٠

وبذلك يجوز لكل زارع أن يزرع ما يروقه من الأصناف ، وعندما يتم ذلك فإن مساحة الأصناف الطويلة ستقفز إلى ٦٨٥٠٠٠ فدان ، وسيكون انتاج العام المذكور منها نحو ٣٫٣٣٨٫٠٠٠ قنطار ، وذلك فى حدود التقييد العام لمساحة القطن إذا استمر فى العام المذكور .

وظروف التموين وإن كانت تختلف عما كانت عليه فى السنوات الماضية إلا أن تقييد مساحة القطن أو إطلاق زراعته من كل قيد سيكون رهنا بظروف التموين ذاته .

ومهما يكن من أمر ، فإننا لا نتوقع نقصا فى مساحة القطن فى السنوات القادمة أى منذ سنة ١٩٤٩ ، بل بالعكس ستكون الظروف جميعها مشجعة على التوسع فى زراعة القطن إن لم تحرر هذه الزراعة من كل قيد .